THE DREMM









مصر... زمان









مصر الآن





ومصر... بكرة أحسن مــــن الآن ومن زمــــان

هل يتحقق المستقبل الزاهر بالأحلام والشعارات؟

"وقل اعملوا وسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وستردون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بماكتم تعملون [105 التوبة]

نحن نصنع المستقبل هل نستطيع؟

YES WE CAN

باحلم بمصر



□ شعب واع نشط يعمل من أجل مستقبله، يحافظ على القانون والنظام، ويلتزم بالقيم والمعايير الأخلاقية المصرية النبيلة، يحرص على حقوقه ولا يفرط فيها، ويؤدي واجباته والتزاماته راضياً. [ما يقرب من 100 مليون].

□ دولة تتمتع بالديمقراطية وسيادة القانون، أساس الحكم فيها تداول السلطة سلمياً لضمان وتأكيد المواطنة نصاً وروحاً بما يوكد أن المصريين جميعاً سواء لهم نفس الحقوق وعليهم ذات الواجبات.

🗉 مجتمع يقوم على المواطنة الحقيقية، □ يؤمن بأن الكل أمام القانون □ وأن الدين لله والوطن للجميع.

- □ دولة متقدمة اقتصادياً:
 - صناعاتها زاهـرة،
 - وزراعتها متطورة،
 - وتجارتها رائجـــة.
 - تكفى حاجات أبناءها.
- العالمية الأسواق العالمية بكفاءة منظماتها وتميز منتجاتها وخدماتها.

□ نظام اقتصادي مقوماته:

- ◄ دور واضح للدولة ومؤسساتها في تخطيط وتوجيه التنمية الاقتصادية الشاملة وإقامة العدل الاجتماعي،
- الطلاق الفرص للمبادرات الخاصة وقوى السوق تحكمها فقط معايير الضبط الاجتماعي والكفاءة ومنع الممارسات الاحتكارية.
- عدالة توزيع عوائد التنمية والثروة الوطنية بين المواطنين.

- نظام تعليمي متطور وعصري ينمي القدرات والكفاءات العقلية والفكرية ويطلق الفرص للمواهب والمبدعين.
- جامعات تتمتع بالحرية العلمية والأكاديمية
 والاستقلال المالي والإداري وتحاسب وفق
 معايير الجودة والاعتماد المقررة عالميا.
- معاهد ومراكز ومؤسسات للبحث العلمي والتطوير التقني ترقى للمستويات العالمية وتستثمر خبرات وعقول علماء مصر في الداخل والخارج.

نظام للحكم المحلي:

- تأكيد اللامركزية في كافة مجالات العمل،
- يوفر للسلطات المحلية المنتخبة كافة الصلاحيات في تخطيط وتوجيه التنمية المحلية وإدارة شئون المجتمع المحلي،
- تتوفر له مصادر التمويل المحلي يتم استخدامها من دون سيطرة الحكومة المركزية،
- يتم انتخاب المحافظين والقيادات المحلية انتخاباً حراً مباشراً من بين مرشحين متعددين ولمدة محددة.
- يخضع الجميع للمحاسبة والمساءلة الشعبية من خلال المجالس المحلية المنتخبة.

- نظام للخدمة المدنية والوظيفة العامة يعتمد بالأساس على الانتخاب والاختيار الشعبي لشغل جميع الوظائف القيادية ولمدد محددة.
- اعلام حر منطلق لا يخضع إلا لرقابة الضمير المهني للقائمين بالعمل الإعلامي، ولا يكون للدولة سيطرة أو تدخل في إنشاء وإدارة المؤسسات الإعلامية على اختلافها.

مجتمع تسوده العدالة الاجتماعية، تقوم على رعايتها ودعمها دولة ديمقراطية تخضع لرقابة الشعب وقابلة للمحاسبة والمساءلة المجتمعية.

□ مجتمع يرعى الأسرة والأطفال ويحميهم من الاستغلال.

طرق نظيفة وآمنة، والتزام
 بقواعد المرور واحترام القانون
 وحقوق الآخرين.

 □ وسائل نقل ومواصلات عصرية نظيفة يحافظ عليها المواطنون وتواظب الإدارات المعنية على صيانتها وتحديثها.

نظام للتأمين الاجتماعي الشامل والعادل يغطي كل فئات وشرائح المواطنين، وتكون للهيئات المسئولة عنه مستقلة عن الإدارة المالية وتصون الدولة مدخرات وفوائض النظام.

نظام عادل ومتطور للتأمين الصحي الشامل وضمان الخدمات الصحية الأساسية للمواطنين على نفقة الدولة.

المحور الأول

- التوافق المجتمعي على أن يكون التحول نحو
 دولة متقدمة في تاريخ معين مشروعاً وطنياً
- يشارك الشعب بكل طوائفه في تحديد أهدافه وتوجهاته.
- تقوم على إدارته حكومة بحيث تعمل الوزارات والأجهزة الحكومية كلها في تناغم وفق توجهات محددة وأدوار وخطط مرسومة للوصول إلى نتائج مستهدفة يمكن متابعتها وتقييمها،
- تكون نتائج متابعة وتقييم إنجازات المشروع معلنة للشعب بطوائفه وفئاته المختلفة وتتم محاسبة القائمين عليه وفق النتائج.

المحور الثاني

- السعي لإقامة مجتمع ديمقراطي ناضج يتمتع أفراده بالحريات الأساسية ويشاركون في تحمل المسئوليات الوطنية واتخاذ القرارات المصيرية.
- تأكيد التعددية السياسية وإطلاق حرية تكوين الأحزاب.
- تطبيق نظم وآليات الانتخابات الحرة النزيهة بالاعتماد
 على الرقم القومي أساسً للقيد في جداول
 الانتخابات والإدلاء بالأصوات.
- تأمین تداول السلطة سلمیاً وفق الدستور الذي یحدد شروط انتخاب رئیس الجمهوریة وتقیید مدة الرئاسة صلاحیات الرئیس.

المحور الثالث

- الموازنة بين أهداف النمو الاقتصادي والتنمية المتوازنة لقطاعات الاقتصاد الوطني وبين العدالة والعمل على تضييق الفجوة الناشئة عن سوء توزيع الثروة وتفاوت مستوى الدخول بين أفراد الشعب.
- الحرص على أن ينعم المواطنون جميعاً بعائد التنمية وإتاحة الفرص المتكافئة للجميع للمشاركة، وتوفير النظم والآليات اللازمة لتحسين كفاءة ومهارة العنصر البشري.
- تأكيد المفاهيم الأخلاقية والقيم الإنسانية لصيانة جهود ومشروعات التنمية ومقاومة وسد مصادر الفساد والاحتكار.
- □ التمسك بتحقيق معدلات عالية للادخار المحلي والاستثمار، كما تم التركيز على التصنيع والتصدير وتفعيل طاقات القطاع الخاص.

المحور الرابع

- تأكيد التعاون والتكامل بين القطاعين العام والخاص وتنمية قنوات للتشاور المستمر وإقامة المشروعات المشتركة بينهما،
- تطوير وتحديث القطاع العام ليقوم بدور قيادة الاقتصاد الوطني وفي نفس الوقت تيسير مهمة القطاع الخاص
- تطوير الجهاز الإداري للدولة لفتح السبل وإزالة المعوقات والعراقيل التي تعترض القطاعات الإنتاجية والاستثمارية.

المحور الخامس

- اعتماد العلم والتقنية دعامتين لتوجيه مشروع التحول إلى دولة متقدمة، وضرورة توظيف الطاقات العلمية والتقنية لتطوير مجالات الإنتاج والخدمات وخاصة في الزراعة والقطاعات الصناعية، مع خلق مناخ مشجع للعلماء والباحثين.
- استثمار تقنيات الاتصالات والمعلومات في تطوير الأداء
 في مختلف المؤسسات العامة والخاصة ورفع كفاءته
 والوصول به إلى المستويات العالمية.
- الاهتمام بتطویر تعلیم الریاضیات والعلوم وتنمیة میول
 الطلاب لدراسة العلوم والهندسة والموضوعات
 المتصلة بالتقنیات الحدیثة، مع الترکیز فی الجامعات
 والمعاهد التقنیة علی تعلیم تقنیات الإلکترونیة.

المحور السادس والأهم

- التركيز على العنصر البشري،
- تكثيف العمل في محو أمية السكان
- تعليم اللغة الإنجليزية باعتبارها وسيلة التواصل مع العالم المتقدم وهي لغة العلوم والتقنيات الحديثة.
- الاهتمام بالتعليم التقني وإعداد العاملين المهرة في مجالات الصناعة والزراعة والخدمات الذين يتميزون في تطبيق تقنيات العمل الحديثة.
- الاستثمار في التدريب المتواصل وتحسين مهارات وقدرات العاملين لمواكبة التطورات التقنية والعلمية في مختلف مجالات العمل والحياة.

الرؤىــة

 □ مصر دولة كاملة التقدم FULLY DEVELOPED COUNTRY في العام 2030 وفق نمط خاص بها

<u>الأهداف</u>

- تحقیق التقدم وفق المعاییر العالمیة فی جمیع المجالات السیاسیة، الاقتصادیة، الاجتماعیة،العلمیة، الثقافیة، الفنیة والریاضیة.
- تأكيد التوحد الوطني والتماسك الاجتماعي بين أبنائها مسلمين ومسيحيين، وتأكيد معنى المواطنة الحقيقي في الممارسة الفعلية.
- دولة مدنية يتكاتف فيها الحكومة والقطاع العام والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والتجمعات الأهلية لتحقيق أهداف الوطن.

استراتيحيات التحول

- □ الإصلاح الدستوري والتشريعي وتطوير نظام الحكم ديمقراطياً.
- تطوير الإدارة الحكومية والتوسع في تطبيقات اللامركزية
 ودعم استقلال الإدارة المحلية .
- تطوير قطاع الأعمال العام وتطبيق المعايير الاقتصادية
 والإدارية الصحيحة في تقييم شركاته والحكم على نتائجها.
- تشجيع القطاع الخاص وإسناد دور مهم إليه في تنفيذ مشروعات التنمية مع وضوح المسئولية الاجتماعية لمؤسساته وعدم انفلاتها سعيا وراء الربح المجرد أو السريع بالتناقض مع أهداف التنمية المجتمعية الشاملة.
- فض الاشتباك بين السلطة ونظام الحكم وبين الثروة ورجال الأعمال.

- تطوير نظم الأجور وتأكيد العدالة في نظم الضرائب
 والتوسع في آليات شبكة الضمان الاجتماعي.
- □ إتاحة فرص المشاركة في جهود التنمية للجميع، ونشر فلسفة مصر 2030 في كل الأوساط وتنمية ثقافة وقيم تحابي التنمية والتطور والاعتزاز بالقيم الدينية ومحاربة الغزو الثقافي الأجنبي وما يحمله من قيم تعادي القيم الوطنية وتصرف الناس عن الاهتمام بالعمل والإنتاج.
- الإفادة من تجارب الآخرين واستثمار الخبرات والعارف التي أثبتت نجاحها في دول أخرى- خاصة ماليزيا، الهند والصين - والاستفادة من مفاهيم الإدارة الغربية التي تمثل أساسا وركيزة في نجاح المشروعات إذا أحسن تطبيقها.

- حماية الاقتصاد الوطني ضد المضاربات الأجنبية
 ووضع ضوابط على تعاملات الأجانب في سوق
 الأوراق المصرية لحماية الاقتصاد الوطني من
 تأثيرات التغيرات المفاجئة في تلك التعاملات.
- الاعتماد على الذات والقدرات الذاتية والموارد الوطنية لمصر، وتقليص التوجه للاقتراض والتعامل مع المؤسسات المالية الدولية .
- التركيز على تنمية القدرة التنافسية للاقتصاد
 المصري وتطوير المنتجات والطاقات الإنتاجية
 وتنمية قدرات ذاتية في مجالات التقنية الجديدة.

- تنويع الإنتاج من السلع والخدمات، وذلك يحقق فرصا أكبر لدخول أسواق التصدير الهائلة في الصين، جنوب أسيا، ومنطقة الخليج وأمريكا اللاتينية، فضلا عن التغلغل في سوق الاتحاد الأوروبي.
- العناية بصعيد مصر وتطويره وإحداث عملية تحويل شاملة في أوضاعه حتى يكتسب أبنائه قيم العمل والإنتاج والمهارات والخبرات المعرفية والتقنية الملازمة للحضر وأنماط الإنتاج الصناعي والتقني المتطورة فيه.
- تعمير وتنمية سيناء وتطبيق مشروعات للخروج من الوادي القديم واعتبار المشروع الوطني لتنمية سيناء ركناً محورياً في مشروع مصر 2030.

- □ الانطلاق لزيادة المعمور بما لا يقل عن 25%من مساحة مصر .
- □ العناية بمصادر الثروات الطبيعية في البلاد والمحافظة عليها والعمل على تنميتها وترشيد استثمارها.
- □ المحافظة على البيئة وحمايتها من مصادر من التلوث.
- □ الانطلاق بقوة للتحول نحو مجتمع المعلومات، واستثمار تقنيات المعلومات في دفع النشاط الاقتصادي وتعظيم القيمة المضافة للمجتمع.
- بناء علاقات مصر الخارجية في ضوء مصالحها الوطنية بالدرجة الأولى، وليس على أساس اعتبارات سياسية فقط.

المراحل المتصورة لمشروع مصر 2030

مرحلة التنافس العالمي 2030 2025 وما بعدها

مرحلة الريادة الإقليمية 2020 - 2020

مرحلة إعادة الهيكلة والتهيؤ للانطلاق 2013 - 2013 مرحلة بناء القدرات وتحقيق الاكتفاء المحلي 2020 - 2016

> مرحلة التحليل والتخطيط الاستراتيجي 2013-2011

بناء جسـور الثقة والتعاون بين الحكومة والمواطنين بتعميق الديمقراطية 2011- 2009

- □ للانطلاق إلى المستقبل، لا بد من:
- التخلص من خطايا الحاضر وسلبياته.

التحلل من أسر المفاهيم الضيقة والسياسات العقيمة والنظم الفاشلة والعناصر الفاسدة في المجتمع.

الحلم المصري

- □ للانطلاق نحو المستقبل، لا بد من:
- تعميق مفاهيم وقيم التقدم، وترسيخ مفاهيم العدالة وترسيخ مفاهيم والعدالة والمواطنة.
- تعميق العلم والبحث العلمي واستثمار تطورات التقنية.

- □ للانطلاق نحو المستقبل، لا بد من:
- بناء المجتمع وفق معطيات العصر وتحدياته، والمحافظة على الثوابت والأصول.
- اعمال الديمقراطية وحرية الاختيار وموضوعية المحاسبة والمساءلة.

□ للانطلاق إلى المستقبل، لا بد من:

استخدام وتفعيل منهجيات الإدارة الإستراتيجية على كل المستويـــات.

□ للانطلاق إلى المستقبل، لا بد من الخروج من الماضــــــى.

شكراً لنبدأ المشوار إلى المستقبل من الآن